



"المياه شأننا جميعاً" المنتدى الإقليمي حول الإدارة المحلية الرشيدة للمياه 7+6 حزيران 2007 – عمان، الأردن

وثيقة مرجعية 1

الأساس المنطقي للمنتدى و التوصيات للسياسات والممارسة

د. باتريك موريرتي وبيتر لابان



برنامج المنتدى الإقليمي حول الإدارة المحلية الرشيدة للمياه
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية 6-7 حزيران 2007
الأساس المنطقي للمنتدى والتوصيات

”المياه شأنا جميعا”
المنتدى الإقليمي حول الإدارة المحلية الرشيدة للمياه
7+6 حزيران 2007 – عمان، الأردن

المحتويات:

- 1- أهداف المنتدى
 - 2- مسائل رئيسية يجب الاهتمام بها في قطاع المياه في الشرق الأوسط
 - 3- منطوق المنتدى
 - 4- الرؤية بعيدة المدى
 - 5- توصيات للسياسات والممارسات
- يجب أن تعتمد الإدارة المحلية الرشيدة لمصادر المياه (الحوكمة المحلية للمياه) على المشاركة المتكاملة لجميع الأطراف المعنية والمنتفعين على جميع المستويات
 - هناك حاجة لجهود خاصة لشمول المهمشين في عملية الإدارة
 - يجب أن تكون جهود جميع الأطراف الفاعلة (الحكومة، المانحون، المجتمع المدني) منسجمة مع بعضها البعض وان تساهم في تحقيق الرؤى والاستراتيجيات المتفق عليها من قبل المجتمع المحلي.
 - يجب تطوير قدرات المعنيين المناسبين على المستوى المتوسط لتمكين المستخدمين من المشاركة في عمليتي التخطيط والإدارة لمصادر المياه المحلية.
 - يجب اعتبار معلومات المياه ملكية عامة، وتمكين جميع المواطنين من الحصول على المعلومات والانتفاع منها.
 - يجب تطوير حلول ووسائل محلية مناسبة من خلال استخدام البحث والعمل التشاركي.
 - يجب تطوير المعارف لتمكين المشاركة الواعية في الإدارة الرشيدة للمياه.

ملحق 1: ملخص توصيات مؤتمر القاهرة / تشرين الثاني 2005

ملحق 2: لمحة عن السياسات والمؤسسات الفاعلة في قطاع المياه في مصر والأردن وفلسطين.

1- أهداف المنتدى الإقليمي

سيركز المنتدى على تعزيز "دعم سياسة المشاركة على المستوى المحلي لإدارة رشيدة ومستدامة لمصادر المياه المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال منهجيات التخطيط التشاركي للأطراف المعنية." ويتفق على دعم السياسات بمفهومه الواسع إلى السياسات والممارسات اللازمة على المستوى الوطني وتلك على مستوى المحافظات، لدعم هذه المنهجيات التشاركية على المستوى المؤسسي والمستوى التنفيذي. للمنتدى ثلاثة أهداف هي:

- استكشاف أنماط لإدماج منهجيات المعنيين التشاركية في التخطيط المحلي والوطني وصياغة السياسات في مختلف دول الشرق الأوسط.
- تعزيز البيئة السياسية الداعمة لهذه المنهجيات في دول الشرق الأوسط.
- القيام بمبادرات (تتضمن على الدعم المالي) لتعميم منهجيات التخطيط التشاركي للمعنيين في دول الشرق الأوسط الأخرى.

ينظم المنتدى الإقليمي للإدارة المحلية الرشيدة لمصادر المياه من قبل شراكة "إمباورز" (الإدارة التشاركية للموارد المائية)، وهو برنامج مدته أربع سنوات يموله برنامج "ميذا للمياه" المشترك بين البعثة الأوروبية وكبير العالمية¹.

2- مسائل رئيسية يجب الاهتمام بها في قطاع المياه في الشرق الأوسط

رغم وجود توجه على المستوى الوطني نحو التخطيط للإدارة المتكاملة لمصادر المياه وتحولات في السياسات نحو اللامركزية، يواجه العديد من الدول في الشرق الأوسط بانخفاض مستوى مشاركة الأطراف المعنية، وتشنت المسؤوليات في قطاع المياه بين العديد من الأطراف الفاعلية. وتستمر المركزية وهرمية الإدارة بحيث يواجه موظفو المراكز الحكومية المتوسطة والمنخفضة عادة بالتسلسل الهرمي لتنفيذ التعليمات، ومحدودية الاستقلالية في اتخاذ القرار، وعدم كفاية التخطيط، وعدم انتظام التواصل، ومحدودية القدرة على التفاعل، والمغالاة في التوكيد على حل المشاكل والتعامل مع الشكاوى. علاوة على ذلك، يتم تجاهل الحاجة الخاصة إلى ماء جيد للشرب والري، وبالإضافة لحقوق المجتمعات الفقيرة والنساء في الماء غالباً. وعادة ما

¹ شراكة "إمباورز" هي شراكة تسعى لتحسين فرص الوصول إلى المياه والحقوق المائية للفئات المجتمعية الأقل حظاً والذين يعانون حالياً من شح الماء وعدم استقراره أو إمكانية الحصول عليه على المدى الطويل. ويتم هذا من خلال ضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية في القرارات الهامة المتعلقة بالمياه وزيادة الحوار وتنسيق الأعمال. ويعمل مشروع إمباورز على تعزيز العلاقات بين الأطراف المعنية، وتحسين عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات، كما يعمل على تمكين الناس والمؤسسات على المستوى المتوسط (المنطقة والمحافظات) ومستوى المجتمع. ويشجع "إمباورز" الإدارة المتكاملة لمصادر المياه على المستوى المحلي، وهو نهج عريض يراعي استخدام المياه للأغراض الزراعية والمنزلية إضافة إلى إصباح المياه. بينما يطور المشروع الخبرات والوسائل المحلية للتخطيط لإدارة مصادر المياه المحلية، يعمل المشروع أيضاً على إشراك الأطراف المعنية على المستوى الوطني لضمان أن تتصل النشاطات المحلية بصياغة السياسات الوطنية. تنفذ شراكة "إمباورز" ما بين أيلول 2003 وأب 2007 في فلسطين (محافظه جنين) ومصر (محافظه بني سويف).

تكون المعلومات الموثوقة عن مصادر المياه، والبنية التحتية، والطلب، وإمكانية الحصول على الماء، غير متوفرة أو ناقصة، بينما لا توجد تقريباً أنظمة بسيطة لتحديث المعلومات. ويقيد العديد من هذه المسائل الأنف ذكرها التخطيط الفعال واتخاذ القرارات وإدارة مصادر المياه وخدماتها. وهناك حاجة ملحة للاهتمام بهذه المسائل لمعالجة الشح والصراعات المتزايدة في المنطقة، على المستوى المحلي ومستوى المحافظة والمستوى الوطني. سيتضمن الاهتمام بمثل هذه المسائل وتعزيز إدارة مصادر المياه المحلية التزاماً هاماً على السياسات الوطنية وسياسات المحافظة. (يقدم ملحق 2 لمحة عن السياسات والمؤسسات الفاعلة في قطاع المياه في مصر والأردن وفلسطين).

3- الأساس المنطقي للمنتدى

إن تحسين الحوكمة المحلية للمياه (الإدارة المحلية الرشيدة لمصادر المياه) ، وهو ما نراه يشمل كافة جوانب الإدارة واتخاذ القرار والتخطيط حول الإدارة المستدامة لمصادر المياه وإدارة الطلب على المياه وخدمة التزويد المائي، أمر حاسماً للوصول إلى إدارة وتنمية مُنصفين لمصادر المياه الشحيحة في إقليم الشرق الأوسط. عديدة هي الأطراف، ابتداءً بالحكومات وحتى المنتفعين المحليين، التي يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً في خلق البيئة الداعمة (من سياسات وتشريعات ومساءلة وتمويل وتطوير قدرات) لإتاحة المجال لإدخال التحسينات اللازمة على الإدارة المحلية الرشيدة للمياه.

تمت تجربة منهجيات مختلفة – من التي تسيطر عليها الحكومة إلى تلك التي تنطلق من المجتمع - لجعل إدارة مصادر المياه أكثر كفاءة، وسيبحث هذا المنتدى في ترتيب السياسات والإجراءات المؤسسية اللازمة لتمكين الإدارات المحلية والمنظمات المجتمعية من الانخراط في تخطيط وإدارة مصادر المياه على نحو منصف وفعال ومستدام. وكمدخل للنقاشات حول هذا الموضوع سيتم النظر في تجربة كل من المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين وجمهورية مصر العربية في منهجيات المعنيين التشاركية للتخطيط والتطبيق (ضمن مشروع إمبروز) باعتبارها حالات دراسية. وسيتم التركيز على:

- اللامركزية في التخطيط واتخاذ القرار وإشراك المستويات المناسبة.
- سبل تيسير مشاركة كافة المعنيين والمنتفعين.
- سبل تطوير قدرات المعنيين ذوي العلاقة من المستوى المتوسط (والذي يشمل الإدارات الحكومية المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية) لتمكين المنتفعين من الانخراط في إدارة المصادر المائية.
- سبل ضمان عدم استبعاد المجموعات المهمشة (رجالاً ونساءً) من الإدارة الرشيدة للمياه.
- كيفية ضمان تطوير الحلول والمفاهيم المناسبة محلياً من خلال استخدام أبحاث عمل تشاركية.
- كيفية تعزيز شفافية المعلومات عن إدارة مصادر المياه.
- كيفية تطوير مواد وموارد تعليمية لجميع المستويات والقطاعات (وسائل الإعلام، الأطفال، الشباب، الإدارات المحلية، الخ)

4- الرؤية بعيدة المدى

مع تزايد إدراك أن نقص المياه في الشرق الأوسط حقيقة لا جدال فيها، تزداد أهمية إدارة واستخدام مثل هذه المصادر الشحيحة بحكمة وإنصاف من قبل مختلف فئات المجتمع. ويمكن اعتبار وجود العديد من المصالح المتنافسة في استخدام المياه وتوزيعها حقيقة من حقائق الحياة، ويجب احترام هذه المصالح المختلفة والاهتمام بها من خلال الحوار والعمل المنسق. في الوقت نفسه، تحتاج مثل هذه المصالح المتنافسة إلى التوفيق بينها من خلال التوزيع المناسب ووضع السياسات التنظيمية المقبولة والمنفذة من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تستطيع ممارسة سلطاتها. هذا ما يمكن أن يسمى **إدارة المحلية المشتركة لموارد المياه**. وتعني التنسيق وتكامل أعمال ونشاطات الأطراف الفاعلة المختلفة: أي بين الإدارات الحكومية المختلفة، وفي المجالات المشتركة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني على مختلف المستويات والأبعاد. وكما يعني تحديد المستويات الأنسب لاتخاذ أفضل القرارات، بحيث تكمل القرارات وتعزز بعضها البعض في المستويات المختلفة (مبدأ التفريع). فمن المهم العمل على تشجيع مثل هذه الإدارة المحلية المشتركة للمياه من خلال تطوير منهجيات وأساليب تلبي احتياجات مطوري مصادر المياه ومدرائها ومستخدمي المياه المحليين، بينما تأخذ بنظر الاعتبار المصالح والأولويات الوطنية.

في مثل هذه الرؤية من المهم تمكين المنظمات على مستوى المنطقة/المحافظة والمجتمع المحلي من الحصول على مسؤوليات أكبر في إدارة مصادر المياه المحلية. وهذا جزء من عملية نقل سلطات وتفويض صلاحيات التي يمكن أن تعزز الإدارة الرشيدة للمياه في دول الشرق الأوسط. كما يجب تعزيز المساءلة في الإجراءات الإدارية – وهذا ضروري لزيادة إمكانية الوصول إلى مصادر المياه واستخدامها – على مستوى مستخدمي المياه والمجتمعات، والدوائر الحكومية المحلية. غالباً ما يعتمد الالتزام **والمساءلة على المستوى المحلي** لإدارة مصادر المياه على درجة ضمان الحصول على المنافع المباشرة، والمعرفة المناسبة وإمكانية الوصول إلى الموارد. يمكن اعتبار إمكانية الوصول والتحكم بمصدر هام كالمياه على المستوى المحلي حق إنساني أساسي، بالفعل "المياه شأننا جميعاً" والتحكم المشترك يتضمّن مكاناً للجميع (على طاولة المفاوضات) شاملاً المهمشين أيضاً. لذلك فإن نقطة الانطلاق والهدف في الوقت نفسه هي إدراك أن إدارة مصادر المياه المتكاملة لا يمكن أن تكون فعالة ومستدامة إلا إذا تم تقاسم مسؤوليات الدوائر الحكومية المعنية مع المجتمعات والأطراف المحلية المعنية الأخرى التي تستخدم هذه المصادر وتتنفع بها مباشرة، ولكنها تعتمد عليها اعتماداً كبيراً أيضاً. في الوقت نفسه، هناك حاجة لتمكين الحكومة المحلية (ومنظمات أخرى على المستوى المتوسط) – لدعم المجتمعات وتبني إدارة متكيفة. على المدى البعيد، يمكن تخيل أن مثل هذه الأوضاع للحكومة المحلية لمصادر المياه والحصول على المياه والحقوق المناسبة من قبل مزيد من السكان الأضعف يمكن تحقيقه في مختلف محافظات دول الشرق الأوسط وحوض المتوسط.

5- توصيات للسياسات والممارسة العملية

هذه الخلفية الموجزة للمنتدى الإقليمي حول "المياه شأننا جميعا والتحكم المشترك يتضمن مكانا للجميع"، تقدم عددا من التوصيات المعتمدة على خبرات برنامج "إمباورز" المطروحة هنا كمنطلق للنقاش خلال المنتدى.

تم تطوير هذه التوصيات خلال العامين الماضيين، مع مدخلات من عدة مئات من كبار الممارسين من الدول الثلاث التي كان مشروع "إمباورز" فعالا فيها والمنطقة ككل. وقد تم تطوير مجموعة أولية من توصيات السياسات المعتمدة في المؤتمر الإقليمي حول "مشاركة المجتمع في الإدارة المتكاملة لموارد المياه" الذي عقد في القاهرة في شهر تشرين الثاني 2005. وتمت مناقشة هذه التوصيات بشكل مكثف فيما بعد خلال الاجتماعات الوطنية في مصر والأردن وفلسطين في أواخر عام 2006 وأوائل عام 2007. لذلك فان التوصيات المدرجة تاليا تتضمن الجولة الأولى من التغذية الراجعة لمشروع التوصيات الأصلي لعام 2005.

كانت نقطة الانطلاق لتطوير هذه المقترحات (كما هي لمشروع "إمباورز" والمنتدى الإقليمي الحالي) هي أن مشاركة الأطراف المعنية، خاصة مستخدمي المياه، خطوة أساسية نحو تحسين إدارة مصادر المياه وتقديم خدمات المياه. لهذا تم توجيه التوصيات في المقام الأول نحو كيفية جعل هذه المشاركة فعالة، وحول كيفية إيجاد بيئة داعمة تمكن من الإدارة التشاركية المحلية لمصادر المياه.

توصيات عامة لتوفير بيئة مناسبة للتمكين

أعيد تأكيد جميع التوصيات العامة لمؤتمر القاهرة عام 2005، من خلال عمليات التشاور الوطنية في نهاية عام 2006 (الأردن) وأوائل عام 2007 (مصر وفلسطين). ويتعلق احد الإضافات الهامة إلى القائمة بالحاجة إلى مزيد من الانسجام والتنسيق بين جهود الأطراف الفاعلة في قطاع المياه (الحكومة، المانحون، المجتمع المدني) وان تساهم في تحقيق الرؤى والاستراتيجيات لتنمية موارد المياه والمتفق عليها من قبل المجتمع المحلي. التوصيات الست الرئيسية هي:

- يجب أن تعتمد الإدارة المحلية الرشيدة لمصادر المياه (الحكومة المحلية للمياه) على المشاركة المتكاملة لجميع الأطراف المعنية والمنتفعين على جميع المستويات؛
 - هناك حاجة لجهود خاصة لشمول المهمشين في عملية الإدارة؛
- يجب أن تكون جهود جميع الأطراف الفاعلة (الحكومة، المانحون، المجتمع المدني) منسجمة مع بعضها البعض وان تساهم في تحقيق الرؤى والاستراتيجيات المتفق عليها من قبل المجتمع المحلي. (بحيث تكون هذه رؤى والاستراتيجيات على إتساق و منسجمة مع تلك من المستويات الأعلى (المحافظة والحكومة المركزية)؛
- يجب تطوير قدرات المعنيين المناسبين على المستوى المتوسط لتمكين المستخدمين من المشاركة في عمليتي التخطيط والإدارة لمصادر المياه المحلية؛
- يجب اعتبار معلومات المياه ملكية عامة، وتمكين جميع المواطنين من الحصول على المعلومات والانتفاع منها؛
- يجب تطوير حلول ووسائل محلية مناسبة من خلال استخدام البحث والعمل التشاركي؛
- يجب تطوير المعارف لتمكين المشاركة الواعية في الإدارة الرشيدة للمياه؛

يود المنتدى الإقليمي حول إدارة مصادر المياه المحلية أن يدعو المشاركين إلى دعم المبادئ والتوصيات الستة المذكورة أعلاه.

تم التوسع بإيجاز في كل من هذه التوصيات أدناه، مع إبراز توصيات معينة للعمل:

5-1 يجب أن تعتمد الإدارة المحلية الرشيدة لمصادر المياه على المشاركة المتكاملة لجميع المعنيين ومستخدمي المياه على جميع المستويات

انطلاقاً من أن ملكية المياه المحلية لمصادر المياه والتحكم باستخدامها وإدارتها من قبل مستخدمي المياه يتطلب أساساً لإدارة متكاملة المستدامة الرشيدة لمصادر المياه، يوصى بأن يتم هذا من خلال المشاركة في إدارة النشاطات ذات الصلة (التخطيط، اتخاذ القرارات، المتابعة والتقييم)

أن الطبيعة الخاصة للماء تعني أنه رغم أن المشاركة على المستوى المحلي أساسية، إلا أنها ليست كافية بحد ذاتها. فهناك سلسلة من المسائل ذات العلاقة لها صلة ولكن لا تقتصر على الإنصاف (مثلاً نطاق/أبعاد وحدة الإدارة، والإنصاف بين مجتمعات عند منابع أو مصبات الأنهر)، فمعالجة كل هذه الأمور يتطلب إنشاء مجالس أو منابر للمعنيين تتيح وضع الخطط واتخاذ قرارات متكاملة على مستويات من الدولية (عبر الحدود) إلى المحلية. فمن الضروري للإدارة الرشيدة لمصادر المياه أن تكون الرؤى والاستراتيجيات التي يتم تطويرها على المستويات المختلفة على اطلاع على بعضها البعض ولا تتناقض مع بعضها البعض. ولا يمكن اعتبار إدارة المياه على أنها إما "هرمية من الأعلى إلى الأسفل" أو "من الأسفل إلى الأعلى"؛ أي نابعة من المجتمع المحلي بشكل قاطع. بل يجب تطبيق مبدأ التفريع: وهو أن تكون قرارات إدارة مصادر المياه لا مركزية إلى أدنى مستوى مناسب. والمهم هو تبادل المعلومات بين المستويات المختلفة لضمان التناغم الداخلي.

يمكن طرح عدد من التوصيات المحددة المرتبطة بهذا المبدأ:

- تطوير نموذج واضح لتنمية وإدارة مصادر المياه، مع إنشاء منابر لمشاركة المعنيين على المستويات المناسبة من الدولية إلى المحلية؛
- ابتكار ثقافة للتخطيط والإدارة التشاركية لمصادر المياه داخل المؤسسات ذات الصلة على جميع مستويات من خلال إدخال المنهجيات والمفاهيم والتوجيهات التشاركية؛
- تحديد وتطبيق آليات لمشاركة الجماهير (أو ممثلين عنهم) في التخطيط لإدارة مصادر المياه، بما في ذلك:
 - تطوير برامج وممارسات العملية مناسبة؛
 - تخصيص ميزانيات، وموارد وقدرات كافية للمستويات التي انتقلت إليها السلطة؛
 - إيجاد الأطر القانونية اللازمة، مع تركيز خاص على تطوير آليات للمشاركة معترف بها قانونياً، والاعتراف القانوني بهيئات إدارة مصادر المياه المحلية (مثل جمعيات مستخدمي المياه)؛
 - تطوير آليات وحوافز لمقدمي الخدمات ليستمعوا فعلياً إلى أفكار مستخدمي المياه ويأخذوها بالحسبان.

هناك حاجة لجهود خاصة لشمول المهمشين

يجد مستخدمو الماء الأكبر والأكثر تنظيماً واثراً طرقاً لإسماع صوتهم دائماً خلال النقاشات واتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المياه، إلا أن هناك حاجة لجهود خاصة لضمان وتمكين العديد من الفقراء والفئات المهمشة (خاصة النساء الفقيرات) من المشاركة. وهذا يكتسب أهمية خاصة نظراً لأن التوجه نحو الخصخصة (واستعادة التكاليف بشكل عام) قد يؤدي إلى إضافة أعباء على الفقراء ويؤدي بهم إلى أن يصبحوا أكثر تهميشاً. ولهذا تقع على عاتق الحكومات المركزية والمحلية مسؤولية خاصة تتمثل في ضمان أن لا يعاني هؤلاء من أعباء إضافية.

يمكن طرح عدد من التوصيات المحددة لهذه الغاية:

- ضمان المرونة في تنفيذ متطلبات المساهمات في تكاليف المشاريع وفي دفع رسوم الاستخدام؛
- الاهتمام بتعزيز الأوضاع الاقتصادية للنساء والفئات المهمشة الأخرى بوضوح من خلال تنفيذ مشاريع مياه مدرة للدخل؛
- إنشاء جمعيات نسائية، ومنحها دوراً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمياه؛
- ضمان الشفافية في توزيع المشاريع، مع الأخذ بالاعتبار المواقع الهامشية؛
- زيادة الشفافية في اختيار المستفيدين انطلاقاً من معايير موضوعية تعتمد على الاحتياجات.

5-2 يجب أن تكون جهود جميع الأطراف الفاعلة (الحكومة، المانحون، المجتمع المدني) منسجمة مع بعضها البعض وأن تساهم في تحقيق رؤى واستراتيجيات المجتمع المحلي والمتفق عليها.

عندما توجد سلسلة مترابطة من رؤى واستراتيجيات لتنمية مصادر المياه على مستويات ما بين المحلية والدولية، من الضروري أن تعمل جميع الأطراف الفاعلة (الحكومة، المانحون، المجتمع المدني) على انسجام أعمالها وتجنب تداخل النشاطات أو تعارضها لتحقيق الرؤية.

لتحقيق هذا، وضع عدد من التوصيات المحددة:

- ضمان أن تكون الخطط الوطنية للإدارة المتكاملة لمصادر المياه وسياسات واستراتيجيات تنمية مصادر المياه الأخرى ضمن استراتيجيات وسياسات مترابطة على المستويين المتوسط والمحلي، وأن تطور خطط المستوى المحلي بطرق تشاركية تماماً؛
- ضمان وجود التزام واضح بتحقيق أهداف منطلقة من رؤى واستراتيجيات متفق عليها على جميع المستويات الحكومية، مع توفر اطر المتابعة اللازمة لمعرفة مستوى التقدم بوضوح؛
- إقناع وكسب تأييد صانعي القرار في المؤسسات الوطنية والدولية بالخطط والاستراتيجيات المحلية من خلال الدفاع المستمر عن حق حصول جميع المواطنين على مياه كافية وذات جودة بسعر مناسب؛
- إنشاء أنظمة مناسبة لإدارة المعلومات وذلك لدعم التخطيط المتكامل وإتاحة المجال لمتابعة ورصد انجاز الاستراتيجيات على جميع المستويات؛

- ضمان مشاركة المجتمع في تطوير استراتيجيات محلية، وبدعم من ميسرين متمرسين في التخطيط والتقييم في جميع مراحل عملية التخطيط والتنفيذ؛
- توفير منابر (أو مؤسسات جديدة) لجمع هيئات المياه المختلفة، وعلى الأخص المتعلقة بالمياه والزراعة؛ و
- الضغط على المؤسسات المانحة (متعددة الأطراف، والثنائية، والمنظمات غير الحكومية الدولية) لتوفير انسجام بين منهجياتها والحد من البيروقراطية.

3-5 يجب تطوير قدرات المعنيين المناسبين على المستوى المتوسط (وسائل الإعلام، الحكم المحلي، الجمعيات غير الحكومية، الجمعيات القائمة على المجتمع) لتمكين المنتفعين من المشاركة.

لإيجاد إدارة لامركزية لمصادر المياه المحلية، لابد من بناء القدرات وتغييرات تنظيمية، خاصة في المستويات الحكومية التي انتقلت إليها الصلاحيات. وللقدرة على الاتصال والتيسير أهمية خاصة، ويجب تطويرها لتمكين مستخدمي المياه من المشاركة الكاملة ولتضييق الفجوة بين السياسات والممارسات الفعلية. لهذا لابد من تخصيص موارد لبرامج بناء القدرات وزيادة الوعي، خاصة تلك الموجهة إلى الإدارات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية على المستويين المتوسط والأدنى.

تتضمن التوصيات الخاصة بهذا المبدأ ما يلي:

- إيجاد آليات لدعم المؤسسات الحكومية في إجراء التغييرات اللازمة، وتطوير سياساتها؛
- برامج بناء قدرات حول التيسير الفعال لعمليات الإدارة المحلية الرشيدة للمياه، مثلاً من خلال إعداد مجموعات من المدربين على المستوى الوطني؛
- تطوير قدرات بعض مؤسسات المجتمع المدني الوطنية المختارة (منظمات غير حكومية) لتلعب دور "الميسر" في الإدارة المحلية الرشيدة للمياه والاعتراف بأن تدخل المنظمات غير الحكومية كميستر هو دور شرعي وموثوق به.

4-5 يجب اعتبار معلومات المياه ملكية عامة، وتمكين جميع المواطنين من الحصول عليها.

لا يمكن أن يكون لمشاركة جميع الأطراف المعنية، بمن فيهم مستخدمو المياه، في إدارة مصادر المياه معنى إلا إذا توفرت فرص عادلة ومفتوحة للحصول على المعلومات المتعلقة بوضع مصادر المياه وخدمات المياه. هذا ينطبق أيضاً على المستوى الدولي ومستوى القرية. وخصوصاً إن تم جمع و تحليل هذه المعلومات بمشاركة المجتمع المحلي. فهناك نزعات قوية لمعاملة معلومات المياه كمادة إستراتيجية (وبالتالي مقيدة)، إلا أن هذا يتضارب كلياً مع جهود تطوير الإدارة التشاركية المتكاملة لمصادر المياه.

لتكون معلومات المياه مفيدة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المياه، لابد أن تكون:

- موثوقة

- متفق عليها
- متوفرة دون قيد
- بصيغة مناسبة للطرف المعني

يتطلب تحقيق هذا المبدأ ما يلي:

- تأييد الاعتراف بان المعلومات المتعلقة بالمياه ملكية عامة يمكن الحصول عليها دون قيد؛
- بناء القدرات في إدارة ومعالجة المعلومات، خاصة في جمع البيانات وتحليلها وتحويلها إلى معلومات مفيدة وبشكل يمكن توزيعها على الآخرين؛
- متابعة وتقييم منتظم لأثر البرامج والمشاريع المتعلقة بالمياه، وجمع وتوفير المعلومات المتعلقة بوضع المياه على جميع المستويات، وإيجاد آليات للاطلاع على الآراء بين مؤسسات المستوى المتوسط ومستخدمي المياه؛
- تشجيع ثقافة وأخلاقيات طرح الآراء راسيا وأفقيا، وتبادل المعلومات بين المؤسسات والدوائر.
- إيجاد انسجام في استخدام مختلف منهجيات جمع المعلومات وتخزينها بين الدول والمستويات والمؤسسات. ويكتسب هذا أهمية خاصة بالنسبة للبيانات الالكترونية (مثل، نظام المعلومات الجغرافية) المجزأة إلى حد كبير حاليا.

5-5 يجب تطوير حلول ووسائل محلية مناسبة (تكنولوجيا المعلومات، التقييم التشاركي السريع، والتخطيط التشاركي) من خلال استخدام التشارك في البحث والعمل.

تحتاج الإدارة المحلية الرشيدة للمياه، إلى جانب القدرة والدعم المناسب من المستوى الوطني، إلى عدد كبير من الأدوات والمنهجيات التشاركية، يوجد القليل منها حاليا، أو تم تكييفها لتناسب بيئة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتجه ما طور منها من قبل برنامج "إمباورز"، كذلك التي طورها الآخرون نحو سد هذه الفجوة. إلا أن هذه الأدوات والمنهجيات اختبرت بطريقة محدودة نسبيا وتحتاج إلى إعادة تكييف لاستخدامها في دول وبيئات أخرى. يعتبر تطوير مثل هذه الأدوات أولوية، ويفضل أن يتم ضمن سياق برامج نقل الصلاحيات القائم حاليا. ومن المهم أيضا تطوير توجه فكري منفتح بين مؤسسات الحكومة المحلية والمؤسسات الأخرى تسعى إلى، وتجرب، وتتعلم منهجيات مبتكرة كجزء من عملها اليومي.

تتضمن التوصيات الخاصة بهذا المبدأ ما يلي:

- مزيد من التطوير وإعادة تطبيق أسلوب ونهج "إمباورز"، إضافة إلى الوسائل والمنهجيات التي طورها الآخرون الذين يعملون في مجال الإدارة الرشيدة لمصادر المياه.
- إيجاد مواقع سهلة الوصول (الالكترونية، بالعربية) تجمع فيها الأدوات والتجارب وترتب وتشرح.
- تأييد الأطراف الفاعلة المحلية وبناء قدراتها لتتبني نهجا متكيفا مبنيا على التعلم لعملها – لتجرب الأساليب الجديدة عمليا.

5-6 يجب تطوير المعارف لتمكين المشاركة الواعية في الإدارة الرشيدة للمياه

لا يمكن حدوث مشاركة فعالة في إدارة المياه إلا إذا أدركت جميع الأطراف الفاعلة والمهنيون المسائل والتحديات والعقبات التي تواجه التنمية في مناطقهم. تغطي التوعية عددا كبيرا من المواضيع، من المتخصصة إلى العامة، ومن أهمها وعي الوظيفة الأساسية للدورة المائية والصلات بين العمليات عند منابع الأنهار ومصباتها، إضافة لمعرفة حقوق ومسؤوليات مستخدمي المياه ومقدمي خدمات المياه، وعلاقات استخدام المياه مع المستخدمين الآخرين، خاصة ما يتعلق بالتلوث. والحاجة إلى ادراك قيمة خدمات المياه بالنسبة للأنظمة البيئية. وتتخذ زيادة الوعي عدة صيغ، من وسائل الإعلام إلى إدراج المواضيع الرئيسية في المناهج المدرسية والمهنية التخصصية.

تتضمن بعض مجالات التركيز المحددة ما يلي:

- تطوير مواد ومراجع تعليمية لجميع المستويات والقطاعات (وسائل الإعلام، الأطفال، الشباب، الإدارات المحلية، الخ).
- تطوير حملات إعلامية تتعلق بـ
 - الإدارة المتكاملة لمصادر المياه وحالة شح المياه في المنطقة، خاصة الوضع الحالي، والاتجاهات المستقبلية المحتملة لتوفر المياه واستخداماتها؛
 - أهمية مشاركة الأطراف المعنية المختلفة في إدارة مصادر المياه؛
 - مفاهيم مبتكرة لإدارة الطلب على الماء، و
 - إعداد و تبادل الدراسات عن أفضل الممارسات والعبر المستفادة.
- إقامة شبكة إقليمية للمنهجيات التشاركية في إدارة مصادر المياه على المستوى المحلي.
- جمع وتعزيز وتوفير مواد التثقيف البيئي التي تم تطويرها في المنطقة.
- إدخال الجوانب غير التقليدية (الغير هندسية أو تقنية) للإدارة المتكاملة لمصادر المياه ضمن مناهج التعليم العالي (بما في ذلك المشاركة على المستوى المحلي، وإدارة الطلب على الماء، والجوانب الثقافية والاجتماعية - الاقتصادية لإدارة مصادر المياه).
- تطوير برامج تدريب متخصصة للإدارة المتكاملة لمصادر المياه على المستوى المحلي للعاملين في مجال المياه، مع التركيز على مفاهيم المشاركة الجماهيرية.
- تشجيع معاهد الأبحاث على التركيز على الأبحاث المتعلقة بالطلب (تسترشد بحاجات المنتفعين وتنكيف مع السياسات) وتشجيع صانعي القرار على تبني نتائج الأبحاث عند صياغة السياسات.

ملخص توصيات مؤتمر القاهرة/تشرين الثاني 2005²

للعديد من الأطراف الفاعلة المختلفة، وخاصة الحكومات الوطنية، دور هام في توفير بيئة التمكين اللازمة (سياسات، تشريعات، تمويل، تطوير قدرات) لإجراء التحسينات على الحوكمة المحلية للمياه (الإدارة المحلية الرشيدة للمياه) وتهدف التوصيات المدرجة أدناه إلى إيجاد بيئة التمكين هذه. وتتضمن:

- أن تعتمد الإدارة الرشيدة للمياه على مشاركة جميع الأطراف المعنية والمنتفعين.
- القدرة على تطوير تمكين المنتفعين من مشاركة في المجالات ذات الصلة على المستوى المتوسط (وسائل الإعلام، الحكم المحلي، الجمعيات غير الحكومية والمجتمعية)
- بالتحديد، تطوير القدرة على الاتصال والتيسير لتمكين المنتفعين من المشاركة الكاملة ولتضيق الفجوة بين السياسات والممارسات العملية.
- يجب اعتبار معلومات المياه ملكية عامة، وتمكين جميع المواطنين من الحصول عليها.
- يجب بذل جهود خاصة لـ:
 - ضمان عدم استثناء الفئات المهمشة (رجال ونساء) من إدارة المياه.
 - الاستفادة من المعارف الخاصة للنساء ودورهن في إدارة مصادر المياه.
- يجب تطوير حلول ووسائل محلية مناسبة (تكنولوجيا المعلومات، التقييم التشاركي السريع، والتخطيط التشاركي) من خلال استخدام التشارك في البحث والعمل.
- ابتكار مواد وموارد تعليمية لجميع المستويات والقطاعات (وسائل الإعلام، الأطفال، الشباب، الحكم المحلي، الخ)

² ندوة شراكة "إمبورز" الإقليمية حول "المياه شأننا جميعاً"؛ مشاركة المجتمعات المحلية في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه – القاهرة، 13-17 تشرين الثاني، 2005.

برنامج المنتدى الإقليمي حول الإدارة المحلية الرشيدة للمياه
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية 6-7 حزيران 2007
الأساس المنطقي للمنتدى والتوصيات